SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

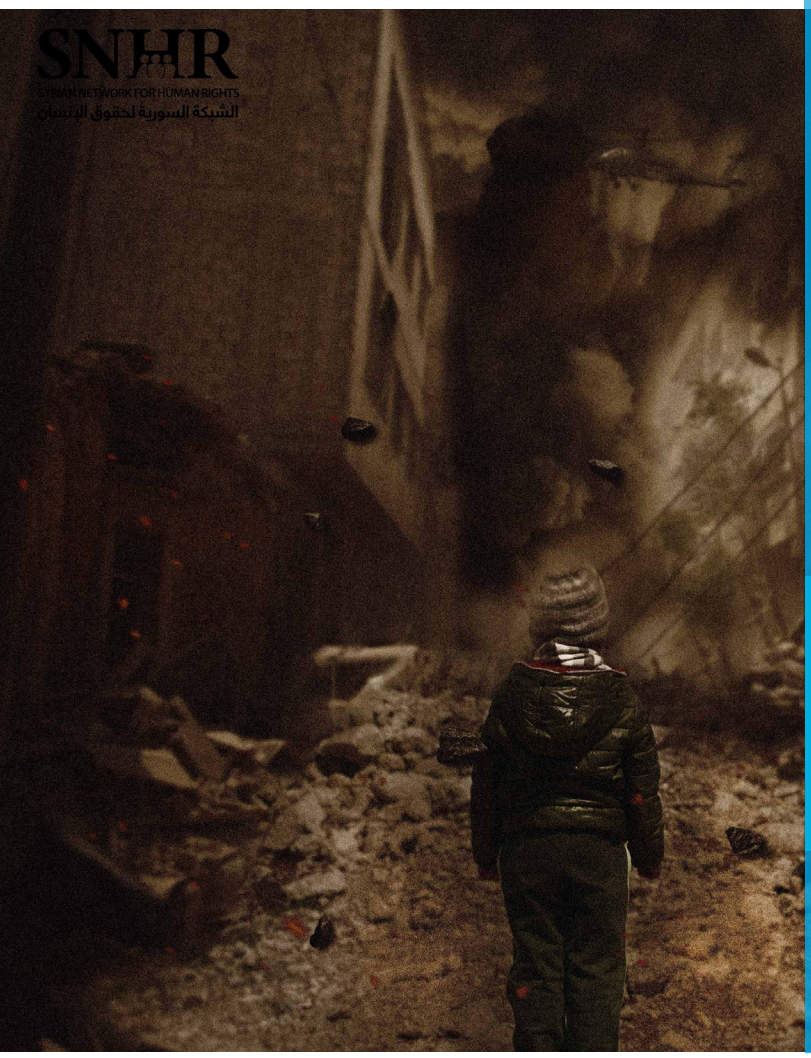

توثيق مقتل 501 مدنيا بينهم 71 طفلا و42 سيدة و20 ضحية بسبب التعذيب في سوريا في النصف الأول من عام 2023

وثقنا مقتل 118 مدنياً بينهم 15 طفلا و19 سيدة، و4 ضحايا بسبب التعذيب في حزيران 2023

الأحد 2 تموز 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M230701

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 3

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في حزيران 4

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين 6

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني 13

سادساً: حصيلة أبرز المجازر 19

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 21

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات 22

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023 وفي حزيران 2023. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر. ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012-، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 12 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1. أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1].
- القوات الروسية
- تنظيم داعش
- هيئة تحرير الشام
- فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني
- قوات سوريا الديمقراطية
- قوات التحالف الدولي

2. جهات أخرى

1. تستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يُستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكَّنا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكَّنا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2] .

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

2. "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011 قتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في حزيران:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 118 مدنياً بينهم 15 طفلاً و19 سيدة، و4 ضحايا بسبب التعذيب، وقد لاحظنا عدة نقاط أساسية ميزت حزيران عن الأشهر السابقة:

1. وثقنا في حزيران مقتل 5 مدنيين جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي محافظة إدلب، وهو أول توثيق لوقوع ضحايا على يد القوات الروسية خلال عام 2023.

يوم السبت 24/ حزيران/ 2023 قتل الشقيقين العبدو مصطفى سينو وأسامة مصطفى سينو، إثر قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي، صواريخ عدة استهدفت قرية بسبت بريف محافظة إدلب الغربي، تركز القصف بشكل مباشر على منازل المدنيين في المنطقة، كما طال القصف أيضاً المناطق الزراعية في القرية، ما تسبب في مقتل الشقيقين حيث كانا يعملان في جني محصول القمح، إضافة إلى إصابة مدنيين اثنين آخرين بجراح وأضرار مادية ودمار كبير في المنازل المستهدفة، وهما من أبناء قرية مرعند بريف محافظة إدلب الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة هيئة تحرير الشام.

يوم الأحد 25/ حزيران/ 2023 قتل ثلاثة مدنيين على الأقل إثر قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بصاروخين سوق الخضراوات في الأطراف الشرقية من مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي. تنوه الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن موقع السوق ملاصق لبناء الثانوية المهنية في جسر الشغور الذي يتخذه فصيل الحزب الإسلامي التركستاني مقراً عسكرياً له، أسفر القصف عن دمار في بناء المدرسة وخسائر بشرية في صفوف العسكريين.

2. وثقنا وفاة 63 ضحية بينهم 5 أطفال و11 سيدة نتيجة حوادث الغرق أثناء محاولتهم اللجوء:

الحادثة الأولى:

فجر الأحد 4/ حزيران/ 2023 غرق قارب قبالة سواحل مدينة الأرهاط في ولاية تيبازة الجزائرية كان متجهاً نحو إسبانيا، ويحمل ما يقارب من 25 لاجئاً معظمهم من منطقة كوباني إضافةً إلى عائلة من عفرين شمال غربي حلب، ما أدى إلى وفاة 15 ضحية بينهم 3 أطفال و4 سيدات.

الحادثة الثانية:

صباح الجمعة 9/ حزيران/ 2023 انطلق مركب يقل ما يقارب من 700 مهاجر بينهم أطفال وسيدات، من السواحل الليبية باتجاه أوروبا، ويوم الأربعاء 14/ حزيران/ 2023 غرق المركب في البحر الأبيض المتوسط قرب مدينة كالاماتا جنوب اليونان أثناء توجههم إلى إيطاليا، وثقنا وفاة ما يقارب من 48 ضحية بينهم 2 طفل و7سيدات جلّهم من محافظة درعا، وما زال هناك المئات من المفقودين الذين لم يتم معرفة مصيرهم حتى الآن.

3. سجلنا في حزيران مقتل 3 أطفال جراء انفجار الألغام لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2023، 86 مدنياً بينهم 19 طفلاً و7 سيدات.

الخميس 20/ حزيران/ 2023 قتل الطفل طه نعمان التركي، البالغ من العمر 13 عاماً، إثر انفجار لغم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره أثناء عمله في جني محصول "الشلفح" مع ورشة عمال، في منطقة أم الخلاخيل في ريف إدلب الشرقي. وهو من أبناء قرية مزرعة حوا بريف إدلب الشرقي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

4. **سجلنا في حزيران مقتل 20 مدنياً بينهم 1 سيدة برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، جلهم قضوا في محافظة درعا.**

الإثنين 24/ حزيران/ 2023 قضى أحمد محمد يوسف القرقطي، البالغ من العمر 34 عاماً، من أبناء مخيم مدينة درعا، فلسطيني الجنسية، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في سوق بلدة المزيريب بريف درعا الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

5. **سجلنا في حزيران مقتل مدني على يد قوات التحالف الدولي، ونشير إلى أنها الضحية الثالثة منذ بداية عام 2023 على يد قوات التحالف الدولي .**

يوم الأحد 11/ حزيران/ 2023 قتل فرج مطلق الشمري، من أبناء قرية صلهم قرب قرية الدشيشة بريف محافظة الحسكة على الحدود السورية العراقية، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل عناصر قوات التحالف الدولي أثناء هروبه من منزله، بعد عملية إنزال جوي لقوات التحالف الدولي استهدفت قرية صلهم الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

6. فيما قتلت قوات النظام السوري 8 مدنياً بينهم 1طفل و1سيدة، يوم الأربعاء 21/ حزيران/ 2023 قضى ثلاثة مدنيين وهم مصعب بركات، وولده محمد مصعب بركات، وسليم درويش، إثر قصف مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على بلدة كفر نوران في ريف حلب الغربي استهدفت إحدى القذائف شارعاً رئيسياً وسط البلدة بالقرب من مبنى البلدية، كما سقطت قذيفة ثانية قرب بائع متجول على الطريق العام بين بلدة كفر نوران وقرية معارة النعسان، كما تسبب القصف في إصابة 11 مدنياً بجراح بينهم أطفال وسيدة، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

7. قتلت هيئة تحرير الشام 4 مدنيين بينهم 2 سيدة لتصبح حصيلة الضحايا على يد الهيئة 7 مدنيين بينهم 2 سيدة منذ بداية عام 2023.

رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

ألف: في النصف الأول من عام 2023:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 501 مدنياً بينهم 71 طفلاً و42 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا النصف الأول من عام 2023 على النحو التالي:

مقتل **501** مدنياً في سوريا في النصف الأول من عام 2023

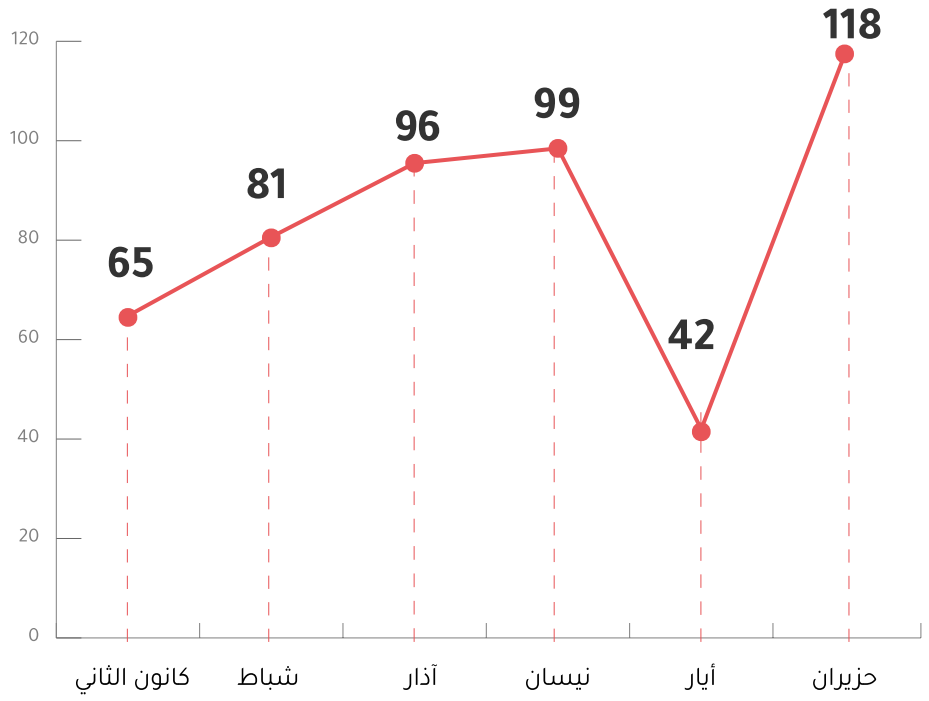

سجل حزيران النسبة الأعلى من الضحايا في النصف الأول من عام 2023 بما يقارب 23 % تلاه نيسان بنسبة تقارب 20% ومن ثم آذار بنسبة تقارب 19 %. فيما كان الشهر الأكثر انخفاضاً في أعداد الضحايا في النصف الأول من عام 2023 هو أيار بنسبة تقارب 8 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في النصف الأول من عام 2023 بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

مقتل **501** مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023

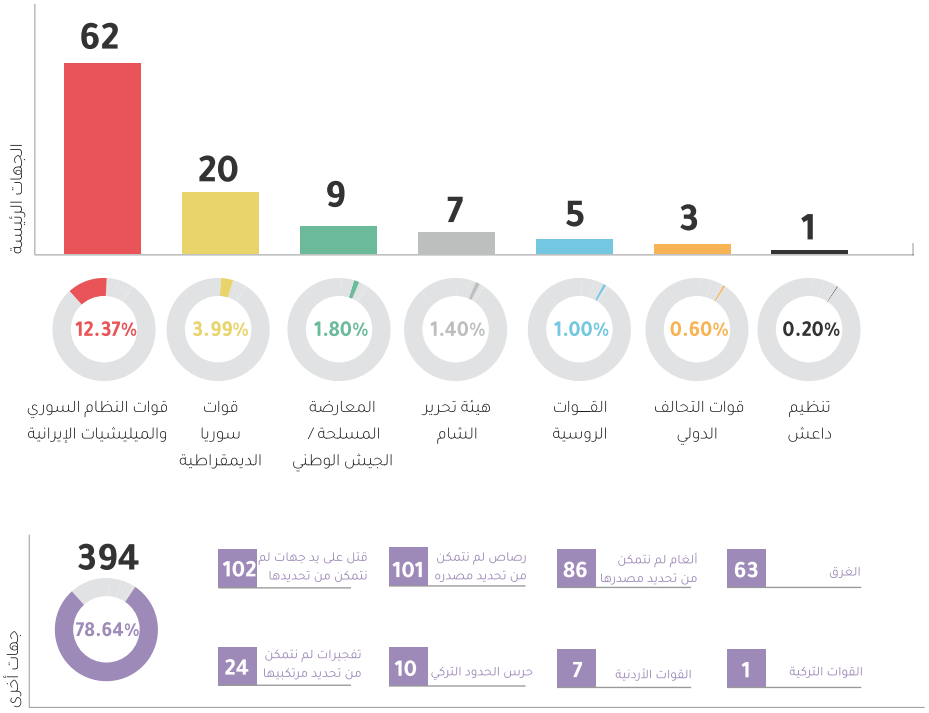

مقتل **71** طفلاً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023

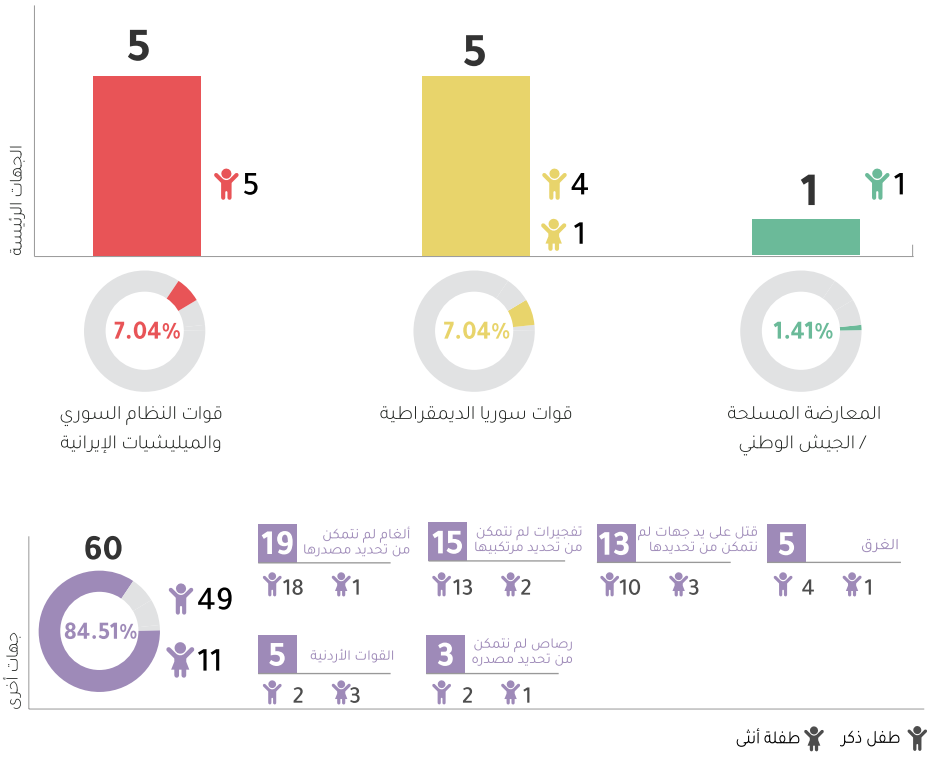

مقتل 54 أنثى على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023

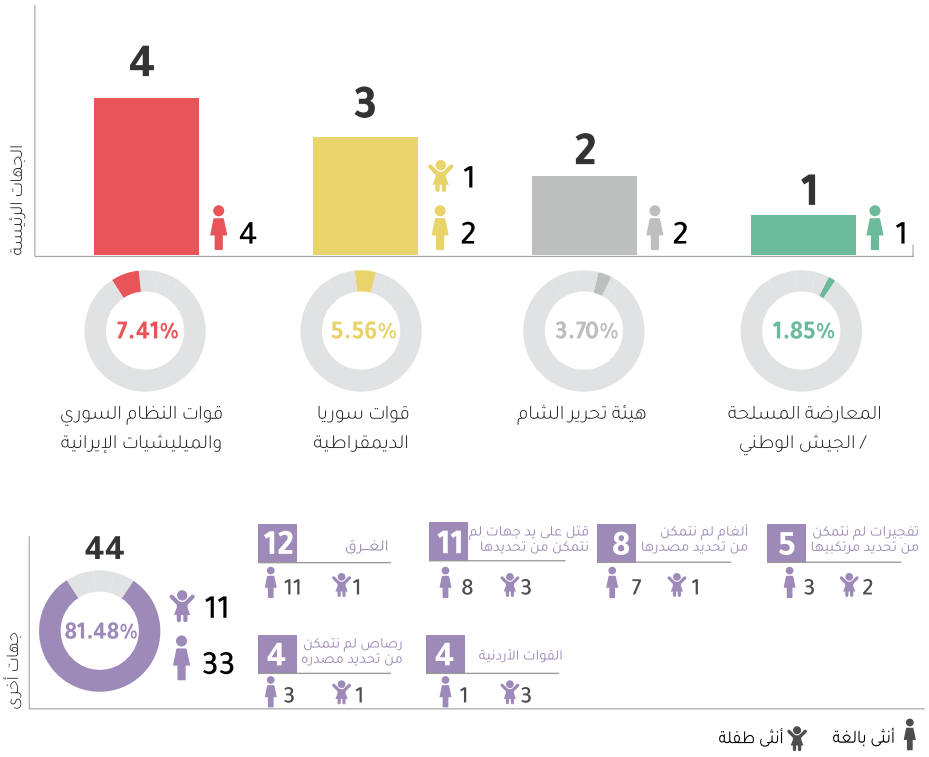

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثّقنا مقتل 62 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 5 طفلاً، و4 سيدات (أنثى بالغة).

- **القوات الروسية:**
سجّلنا مقتل 5 مدنيين على يد القوات الروسية.

- **تنظيم داعش:**
سجلنا مقتل 1 مدنياً على يد قوات تنظيم داعش.

- **هيئة تحرير الشام:**
قتلت 7 مدنياً، بينهم 2 سيدة.

- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:**
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 9 مدنياً، بينهم 1 طفلاً و1 سيدة.

- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):**
سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 20 مدنياً، بينهم 5 أطفال و2 سيدة .

- **قوات التحالف الدولي:**
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 3 مدنيين على يد قوات التحالف الدولي.

باء: جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 394 مدنياً، بينهم 60 طفلاً و33 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها : 86 مدنياً بينهم 19 طفلاً و7 سيدات.

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 101 مدنياً بينهم 3 أطفال و3 سيدات.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 24 مدنياً بينهم 15 طفلاً و3 سيدات.

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 102 مدنياً بينهم 13 طفلاً و8 سيدات.

القوات التركية: 1 مدنياً.

القوات الأردنية: 7 بينهم 5 أطفال و1 سيدة.

الغرق: 63 بينهم 5 أطفال و11 سيدة.

حرس الحدود التركي: 10 مدنياً.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في النصف الأول من عام 2023 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في المحافظات السورية على النحو التالي:

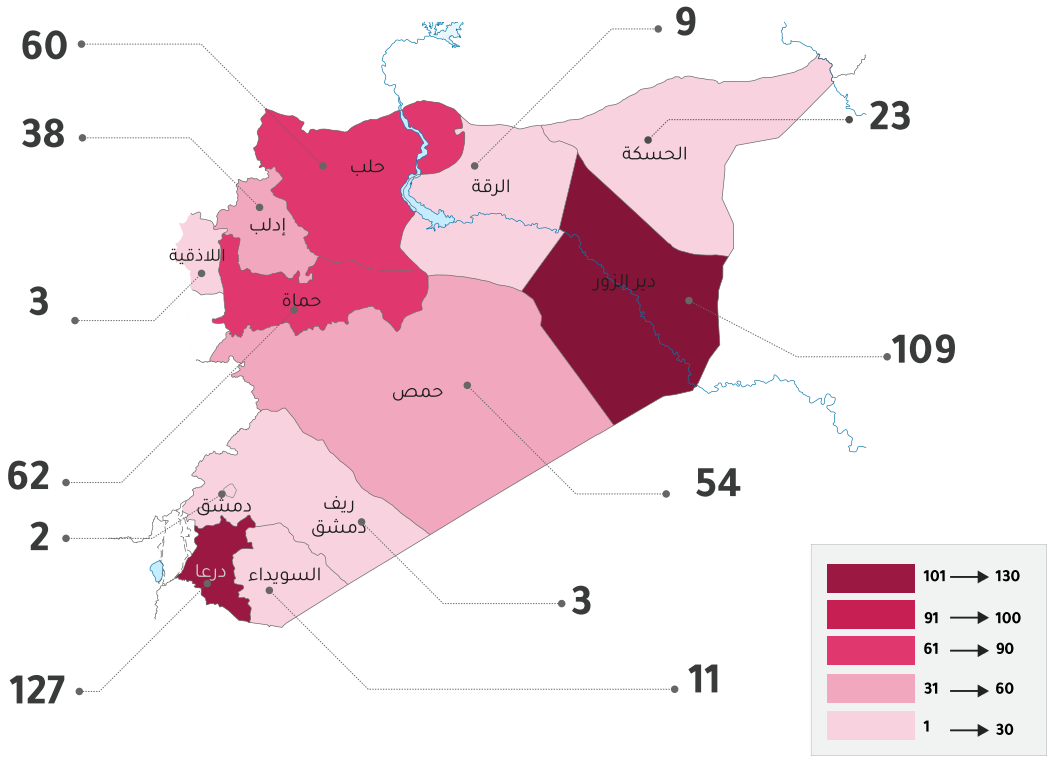

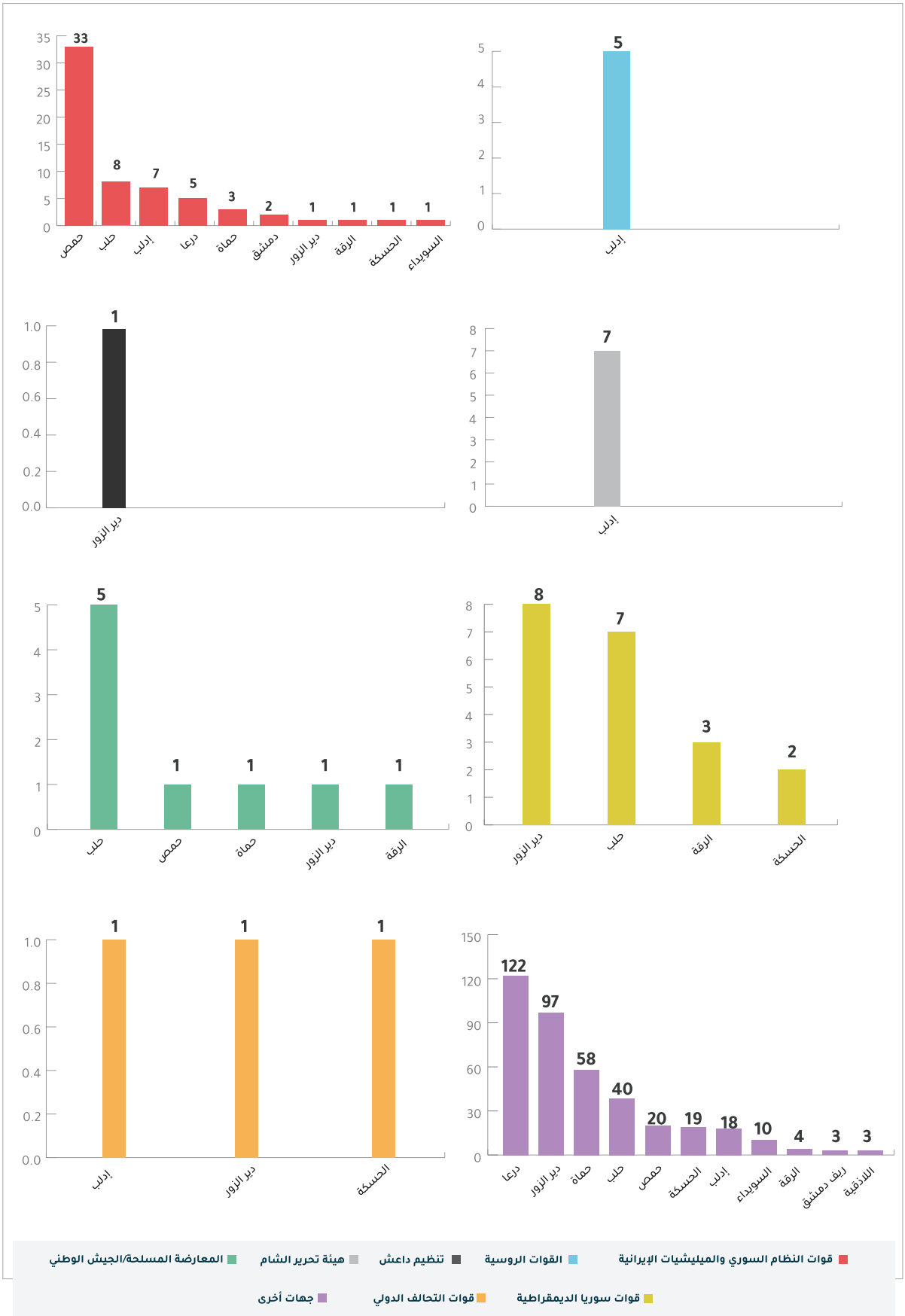

تصدرت محافظة درعا بقية المحافظات بنسبة تقارب 25 % من حصيلة الضحايا الإجمالية، فيما حلّت ثانياً محافظة دير الزور بنسبة تقارب 22 %، تلتها كل من محافظتي حماه و حلب بنسبة تقارب 12 % . ، وقد قتل جلُّ الضحايا في هذه المحافظات على يد جهات أخرى.

باء: في حزيران 2023:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 118 مدنياً بينهم 15 طفلاً، و19 سيدة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في حزيران على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

مقتل 118 مدنياً في سوريا في حزيران 2023

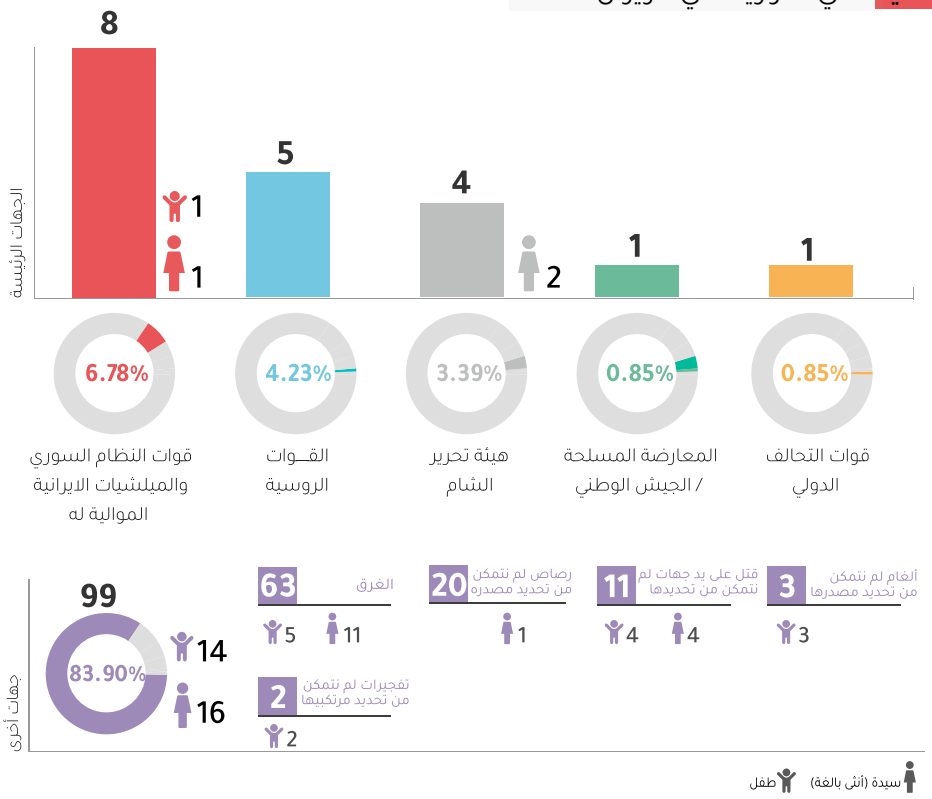

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 8 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 1طفل و1 سيدة.

- **القوات الروسية:**
وثقنا مقتل 5 مدنيين على يد القوات الروسية

- **هيئة تحرير الشام:**
وثقنا مقتل 4 مدنياً بينهم 2 سيدة على يد هيئة تحرير الشام.

- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:**
وثقنا مقتل 1 مدنياً على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني.

- **قوات التحالف الدولي:**
سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 مدنياً.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 99 مدنياً بينهم 14 طفلاً و16 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 20 مدنياً بينهم 1 سيدة.

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 3 أطفال.

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 11 مدنياً بينهم 4 طفلاً و4 سيدة.

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 2 طفل.

الغرق: 63 مدنياً بينهم 5 سيدات و11 طفل.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في حزيران على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

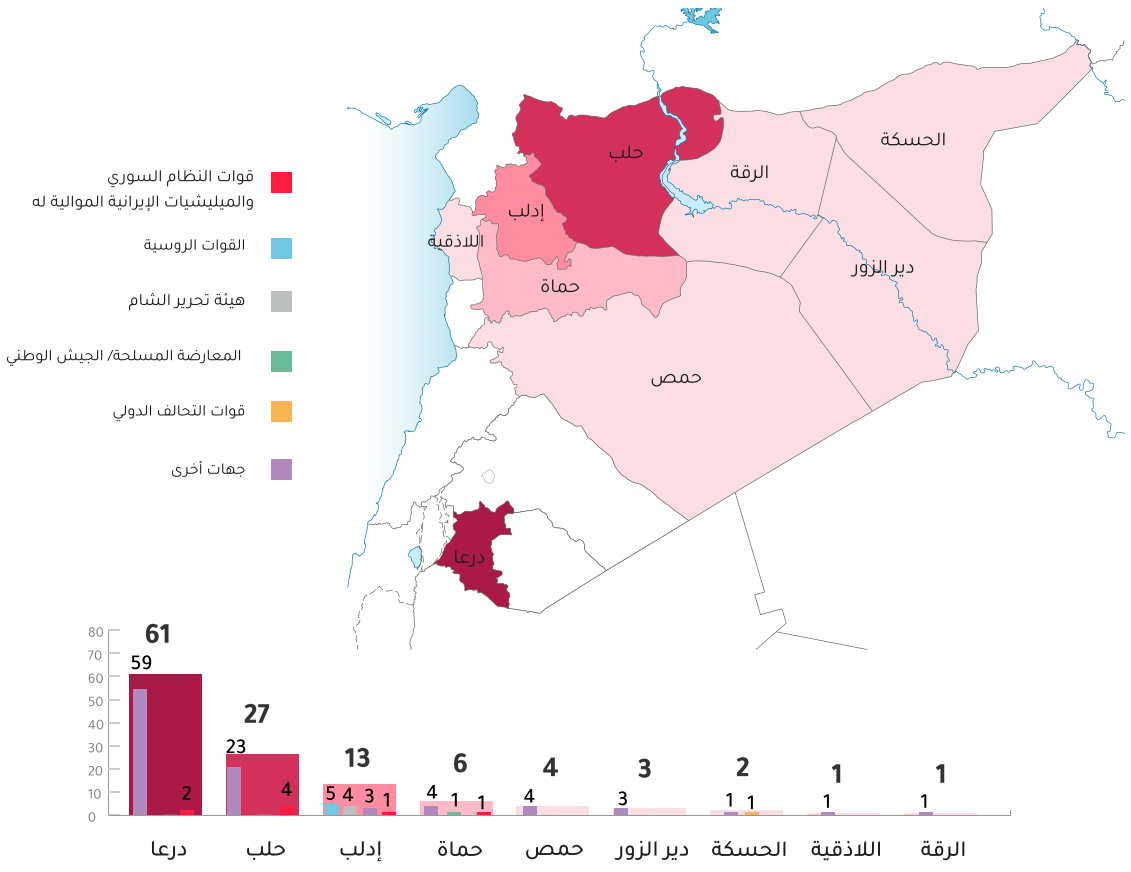

سجلت محافظة درعا العدد الأكبر من الضحايا بنسبة تقارب 52 %، تلتها محافظة حلب بنسبة تقارب 25 %. جل الضحايا في المحافظتين قضوا على يد جهات أخرى.

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

1. في النصف الأول من عام 2023:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2023 مقتل 20 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 1 طفل و1 سيدة، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2023 على النحو التالي:

مقتل **20** شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في النصف الأول من عام 2023

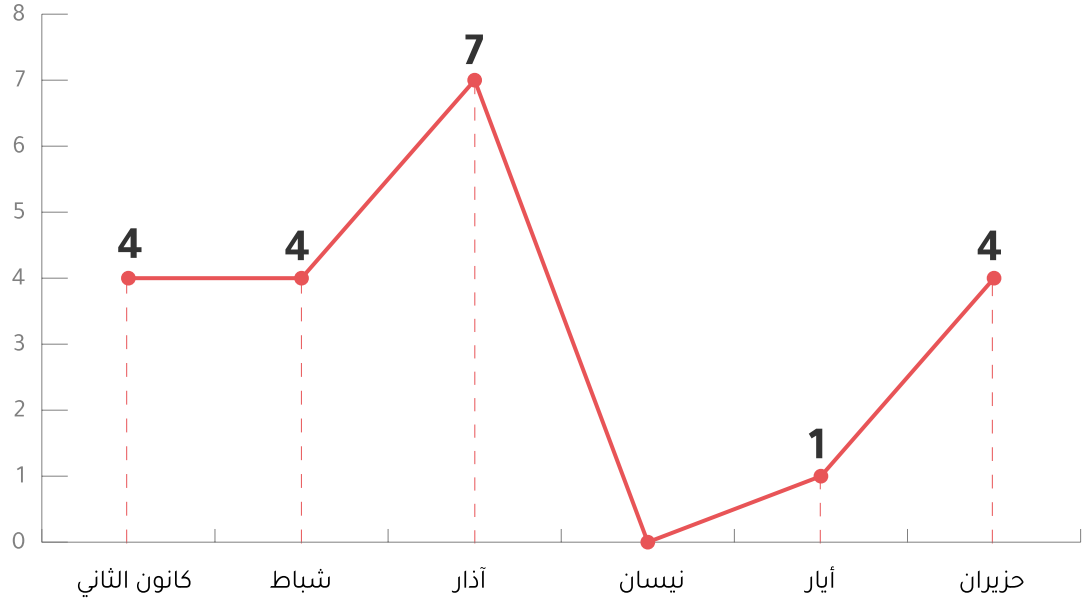

يظهر الرسم البياني السابق أن الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب قد وثقت في آذار، حيث شكَّلت نسبته 35 % من حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2023 وتُشكل نسبة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ مطلع العام 30 % من الحصيلة الكلية لضحايا التعذيب.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2023 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

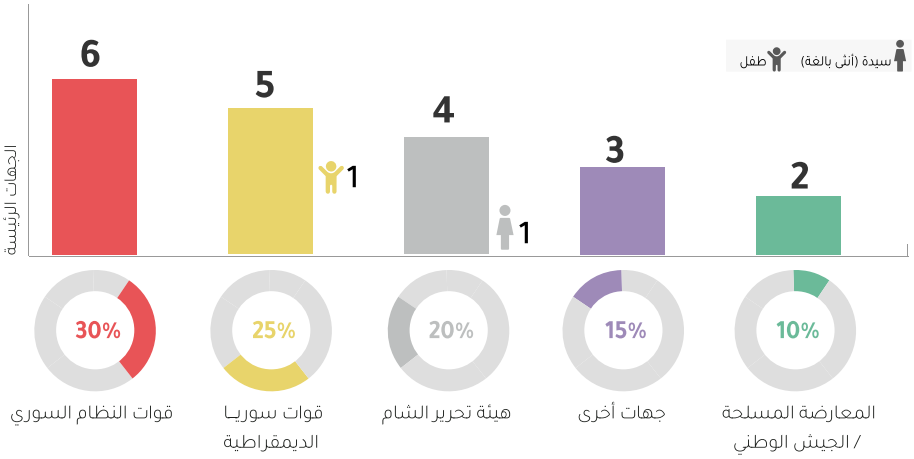

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 6
- **هيئة تحرير الشام:** 4 بينهم 1 سيدة
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 2
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 5 بينهم 1 طفل

باء: جهات أخرى: 3

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

يحيى علي العيسى، يعمل في مجال البناء، من أبناء بلدة خطاب بريف محافظة حماة الشمالي، من مواليد عام 1962، اعتقلته عناصر موالية لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 7/ أيار/ 2014، إثر مداهمة منزله في بلدة خطاب، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في قرية دير شميل غرب محافظة حماة، ومن ثم إلى فرع قوى الأمن الجوي التابع لقوات النظام السوري في مدينة حماة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحدٍ ولو كان محامياً بزيارته، الجمعة 6/ كانون الثاني/ 2023، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في عام 2017، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

يحيى علي العيسى

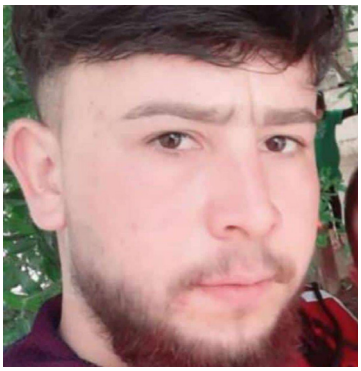
وليد خالد الحسين

وليد خالد الحسين، من أبناء بلدة حطلة شمال محافظة دير الزور، يبلغ من العمر حين اعتقاله 17 عاماً، اعتقلته عناصر قوى الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري في نيسان 2022 إثر مداهمة منزله في بلدة حطلة، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دير الزور ومن ثم إلى سجن البالونة بمحافظة حمص، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته، الأربعاء 1/ شباط/ 2023 أبلغت قوات النظام السوري ذويه بوفاته في سجن البالونة، وتم تسليم جثمانه لذويه في 3/ شباط/ 2023. ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

الطفل عبد الصمد محمود الصايل

الطفل عبد الصمد محمود الصايل، من أبناء بلدة ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر16 عاماً حين اعتقاله، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية في عام 2020، إثر مداهمة منزله في بلدة ذيبان بتهمة الانتماء لتنظيم داعش، وتم اقتياده إلى سجن غويران التابع لها في مدينة الحسكة.

تلقّت عائلة الضحية عبد الصمد يوم الإثنين 27/ شباط/ 2023 بلاغاً من أحد عناصر قوات سوريا الديمقراطية أعلمهم فيه بأن "عبد الصمد"، بحاجة إلى مبلغ مالي من أجل إجراء عمل جراحي له نتيجة إصابته بمرض السل.

وفي يوم الأحد 5/ آذار/ 2023 تلقت عائلة الضحية عبد الصمد بلاغ آخر من عناصر قوات سوريا الديمقراطية بضرورة مراجعة المشفى الوطني في حي العزيزية في مدينة الحسكة لزيارة "عبد الصمد" ولدى وصولهم إلى المشفى تم إبلاغهم بوفاة ابنهم نتيجة إصابته بمرض السل، ثم سلّمتهم جثمانه.

ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ عبد الصمد كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل سجن غويران التابعة لها.

وائل عبد المعطي عليوي

وائل عبد المعطي عليوي، من أبناء بلدة الدار الكبيرة بريف محافظة حمص الشمالي، مواليد عام 1983، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية في عام 2022، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة الرقة، واقتادته إلى جهة مجهولة، الخميس 4/ أيار/ 2023 أبلغت قوات سوريا الديمقراطية أقرباءه في مدينة الرقة بوفاته، وسلمتهم جثمانه. ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ وائل كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها.

2. في حزيران 2023:

وثقنا مقتل 4 ضحايا بينهم 1 سيدة بسبب التعذيب على يد كل من أطراف النزاع والقوى المسيطرة يتوزعون على النحو التالي:

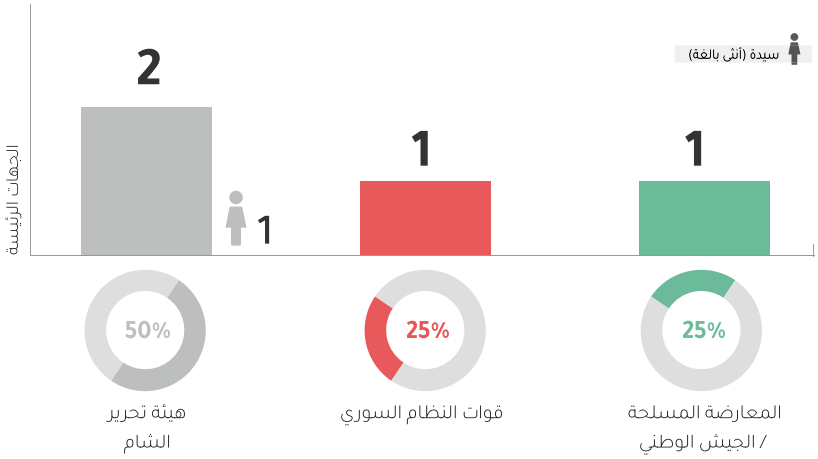

- قوات النظام السوي:1
- هيئة تحرير الشام: 2 أحدهما سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة / الجيش الوطني: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

رامي محمد الحريري، من أبناء بلدة صيدا بريف محافظة درعا الشرقي، يبلغ من العمر 37 عاماً، اعتقله عناصر تابعة لقوات النظام السوري في عام 2021 لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، أثناء محاولته التوجه إلى الحدود السورية اللبنانية للعبور إلى الجانب اللبناني بطريقة غير رسمية، وكان ممّن أجرَوا تسويةً لوضعهم الأمني في وقت سابق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 14/ حزيران/ 2023 علِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

رامي محمد الحريري

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

1. في النصف الأول من عام 2023:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2023 مقتل 3 بينهم 1 سيدة من الكوادر الطبية، على يد قوات النظام السوري.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الخميس 26 / كانون الثاني/ 2023 قضى الطبيب علي أحمد السعد، البالغ من العمر 51 عاماً، من أبناء بلدة المزيريب بريف محافظة درعا الغربي، وهو طبيب مختص بالأمراض العصبية، وذلك أثناء وجوده في حي الكاشف في مدينة درعا، إثر إصابته بطلق ناري ناتج عن الاشتباكات المسلحة بين مجموعتين تتبعان لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري، وهو مدني لم ينخرط في أي من التشكيلات العسكرية في المحافظة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

الطبيب علي أحمد السعد

الأحد 19 /شباط/ 2023 قضت الصيدلانية ليليان العودة، وذلك عندما قامت الدفاعات الجوية التابعة للنظام السوري في جبل قاسيون ومطار المزة العسكري بالتصدي للغارات الإسرائيلية بالصواريخ، أسفر ذلك عن سقوط بعض الصواريخ على الأحياء السكنية في دمشق ومنها على ساحة المزرعة وسط العاصمة دمشق.

الصيدلانية ليليان العودة

2. في حزيران 2023:

لم نتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر طبية في حزيران المنصرم.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

1. في النصف الأول من عام 2023:

سجلنا مقتل 1 من الكوادر الإعلامية في النصف الأول من عام 2023 على يد جهات أخرى.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

أحمد فاعور الساعدي

الإثنين 3/ نيسان/ 2023 قتل الناشط الإعلامي أحمد فاعور الساعدي، البالغ من العمر 23 عاماً، نتيجة استهدافه برصاص مسلحين مجهولين بالقرب من منزله، وهو من أبناء بلدة المزيريب غربي درعا، كان الساعدي قبل سيطرة النظام على محافظة درعا في عام 2018 عنصر لدى الفصائل المسلحة التابعة للمعارضة، وبعد سيطرة النظام السوري على محافظة درعا عمل الساعدي ناشطاً إعلامياً لدى مؤسسة شاهد الإعلامية المحلية، وعمل مؤخراً مراسل لموقع 18 آذار المحلي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

2. في حزيران 2023:

لم نتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر إعلامية في حزيران المنصرم.

ثاء: حصيلة ضحايا الكوادر المدني:

سجلنا مقتل 1 من كوادر الدفاع المدني في النصف الأول من عام 2023 على يد جهات أخرى.

جنيد العيس

السبت 25/ شباط/ 2023 قضى جنيد العيس وهو عنصر إطفاء في فوج إطفاء حلب، يبلغ من العمر 34 عاماً وذلك جراء انفجار لغمٍ من مخلفات القصف، خلال الاستجابة مع فريق من الفوج لحريق اندلع في صالة أحد المعامل المهجورة في منطقة الشقيف، القريبة من أوتوستراد الليرمون وبني زيد في مدينة حلب وهو من أبناء قرية عران بريف حلب الشرقي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

سادساً: حصيلة أبرز المجازر:

1. في النصف الأول من عام 2023:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2023 وقوع 12 مجزرة، يتوزعون على النحو التالي :

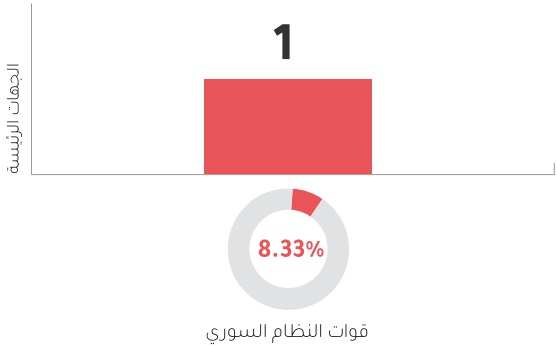

ألف: أطراف رئيسة:

قوات النظام السوري والميليشيات الموالية له: 1

باء: جهات أخرى:

قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 4

ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 3

رصاص من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها: 2

تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1

القوات الأردنية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز المجازر:

السبت 14/ كانون الثاني/ 2023 قتل 5 مدنيين من عائلة واحدة (أب وأم وثلاثة أطفال)، جراء انفجار جسم مجهول بسيارتهم نعتقد أنه لغم أرضي أثناء عملهم في نقل الحجارة في قرية "دبي" الواقعة في محيط جبل كوكب شرقي الحسكة، وهم من سكان حي الصالحية في مدينة الحسكة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

الجمعة 17/ شباط/ 2023 تم العثور على ما يقارب من 40 شخصاً بينهم 3 أطفال، تم قتلهم رمياً بالرصاص على يد ميليشيات إيرانية موالية لقوات النظام السوري في المنطقة الواقعة شرقي بلدة السخنة بنحو 20 كم في ريف تدمر الشرقي التابعة لمحافظة حمص وسط سوريا، بسبب خلافات على احتكار جني محصول الكمأة التي تشكل مورداً مالياً رئيسياً لسكان البادية السورية في هذه الأشهر من العام، حيث تمنع الميليشيات الإيرانية جني الكمأة بدون التنسيق معها وتسليمها المحصول لتقوم هي بطرحه في الأسواق بالأسعار التي تحددها، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية.

Bani Khalid tribe
Al-Marawin clan
The media center of the
Al-Marawin clan
number (3)
in 18-2-2023

قبيلة بني خالد العزشية
عشيرة المراوين
المركز الإعلامي لعشيرة المراوين
الرقم (٣)
بتاريخ - ٢٧ رجب ١٤٤٤ هـ

قائمة أسماء شهداء قبيلة بني خالد الذين استشهدوا عصر الأمس
وتم التعرف عليهم ، بكمين غادر شرق محافظة حمص – السخنة

١ - محمد فيصل العجل (21 عام)
٢ - عز الدين عطية (18 عام)
٣ - محمد عبدالعطية (16 عام)
٤ - خليفة الحايل (56 عام)
٥ - زاير عطية العطاة (49 عام)
٦ - زياد سرحان الذياب (27 عام)
٧ - محمد البارع (20 عام)
٨ - فايز الخطار (30 عام)
٩ - وليد محمد الحايل (19 عام)
١٠ - عمر الحمادي (24 عام)
١١ - محمد عبد الرشيش (14 عام)
١٢ - دحيلان الجابر (24 عام)
١٣ - محمود الحميدان (25 عام)
١٤ - عايد عايد الحمادي (22 عام)
١٥ - حمادي العلك (20 عام)

بالإضافة ٢١ شخصًا آخرون استشهدوا من ابناء قبيلة بني خالد ولم نردنا اسمائهم
راجين من المولى عز وجل أن يتقبلهم بواسع مغفرته
ويلهمنا الصبر والسلوان

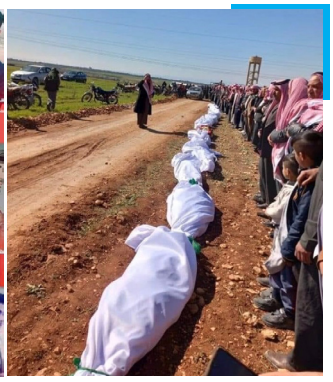

الخميس 23/ آذار/ 2023 عثر الأهالي على جثث سبعة مدنيين، في المنطقة الواقعة بين جرف مارينا وحريبة، شرق آثريا بريف سلمية ضمن بادية حماة الشرقية في ريف حماة الشرقي، تم قتلهم على يد جهة لم نتمكن من تحديدها، وذلك خلال وجودهم في المنطقة للبحث عن فطر الكمأة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وميليشيات إيرانية عند وقوع الحادثة.

الأحد 9/ نيسان/ 2023 قتل سبعة مدنيين من أبناء بلدة الطريف في ريف دير الزور الغربي، جراء انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء بحثهم عن "الكمأة" في محيط جبل البشري في بادية دير الزور الغربية الجنوبية تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

في فجر الإثنين 8/ أيار/ 2023 شنت طائرتين حربيتين قادمتين من الأراضي الأردنية، ونرجح تبعيتهما للجيش الأردني، شنتا هجومين متزامنين على هدفين في جنوب سوريا.

صورة مرعي الرمثان وأطفاله حمزة وعباس الذين تم استهدافهم بالقصف من قبل طيران ثابت الجناح نعتقد أنه أردني في 8/ أيار/ 2023

وقع الهجوم الثاني على قرية الشعاب، في أقصى جنوب شرق محافظة السويداء، وهو منزل سكني تقطن به أسرة المدعو "مرعي رويشد الرمثان"، يبلغ من العمر 45 عاماً وهو من أهالي قرية الشعاب في ريف السويداء الشرقي، ونعتقد أنه أحد أهم متزعمي شبكات تهريب وترويج المواد المخدرة والكبتاجون في جنوب سوريا، أخبرنا بعض أهالي القرية أنه وبحدود الساعة الرابعة والنصف، سمعوا صوت تحليق لطائرتين حربيتين في الأجواء قادمتين من اتجاه الأردن. وبعد دقائق هز انفجاران متتاليان القرية، تبين للأهالي أن الهجوم قد استهدف منزل مرعي رويشد الرمثان، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 7 مدنيين سوريين هم: مرعي، وزوجته هند الرمثان البالغة من العمر 36 عاماً، وأطفالهما الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و10 سنوات.

كما أصيبت الطفلة أسيل الرمثان بجروح بالغة، ونُقلت إلى قسم العناية المشددة في مشفى السويداء الوطني.

2. في حزيران 2023:

لم يتم توثيق وقوع مجازر في شهر حزيران المنصرم.

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة اثني عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية Humanitarian Outcomes - ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إن استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org